بسم الله الرحمن الرحيم



مَسْلَكُ الشيخين في انتقاء الأحاديث
ودَفْعُ شُبهاتٍ عنه

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :

د صالح بن سعيد عومار

أستاذ محاضر جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة – الجزائر.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فقد كثرت السِّهام الموجهة للإسلام، ولقضاياه المسلَّمة عند جماهير علماء الأمة في هذا الزمان، وهذه الهجمات ليست جديدة، ولا يُستبعد أن تكون هنالك أيدٍ خفيّةٌ تحرك مثل هذه الدعوات المغرضة لتشكيك المسلمين عامة وطلبة العلم الشرعي خاصة في قضايا صارت من القطعيات في دين الإسلام، كقول البعض إن السنة ليست مصدراً للتشريع ويجب الاكتفاء بما في القرآن الكريم، وقول آخرين إنه لا يوجد حديث واحدٌ قاله النبي بلفظه، بل كل ما ورد إنما هو بالمعنى...

وما أكثر الهجمات التي تعرّض لها أهلُ الحديث ومصنفاتُهم منذ القديم، ذلك أن السنة النبوية هي الميزان الصحيح والسليم لحسن فهم كتاب الله تعالى، والوقوف عند حدوده، واجتناب المحدثات والفهوم المنحرفة حوله، ولأن السنة مُبَيِّنة، وواضحة، فهي تحول بينهم وبين شبهاتهم وتلبيساتهم، وتحريفاتهم؛ لذا فجُلّهم يُصَوِّبون سهامَهم نحوها ونحو أصحابها، أما دوافعهم في ذلك فمختلفة متنوعة؛ من أهمها جهلهم بعلوم السنة النبوية وبأصولها، وبقواعد أهلها النقاد.

وقد ازدادت السهام والشبهات المغرضة في الآونة الأخيرة، قصد زعزعة صرح السنة الشامخ، وتحطيم حصون المسلمين من الداخل، في وقت تعيش فيه الأمة ذُلاًّ وضعفا، وتبعية وإعجابا بثقافة مهيمنة براقة.

وعليه؛ فإن الدفاع عن السنة النبوية ضدّ خصومها، واجبٌ على الأمة كلها، وخصوصا على أهل العلم والباحثين فيها؛ نُصرةً للنبي ، ونصرة لأتباعه من الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث.

فعلى العلماء والباحثين اليوم أن يرفعوا لواء الدفاع عن السنة النبوية، وأن يقفوا وقفة رجل واحد؛ ذَوْدا عن حياض السنة الشريفة؛ انتصارا لصاحبها رسول الهدى ، ولرُواتها وحفظتها من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولِصَيارِفَتها من أئمة الحديث ونقاده، ولكل من خدمها؛ شرحا، أو تصنيفا، أو عملا واهتداء.

وأَوْلى المصنّفات الحديثية بالنصرة، الصحيحان؛ لما لهذين الكتابين العظيمين من مكانة في صرح السنة النبوية؛ إذ هما شامة الصناعة الحديثية والنقد الحديثي، وأيضا لما يتعرض له هذان الكتابان من طعون وهجمات.

– ومن هذا المنطلق؛ الانتصار لأهل الحديث، ولجهودهم ومصنفاتهم، وبخاصة الصحيحين، جاء هذا البحث؛

والذي تتمحور فكرتُه حول بيان أهم الأسس العلمية التي قام عليها نقدُ الشيخين وانتقاؤهما لأحاديث الصحيحين، هاته القواعد هي دعامة أصول المحدثين في النقد الحديثي.

لكن، ولأسباب عدة، غابت تلك المفاهيمُ والأسس عن زُمرة من المشتغلين بدواوين السنة – إضافة إلى تأثر البعض منهم بالدعوات الاستشراقية، وهجماتها على مسالك المحدثين ومصنفاتهم، ومحاولاتهم لتشكيك الأمة بتراثها من السنة والآثار–؛

فظنوا أن مسلك الشيخين في تخريج الأحاديث؛ قائم على قواعد ظنية، وأسانيد أفراد، وأن جلّ اهتمام المحدثين إنما هو بالأسانيد وطرق الحديث فحسب، ولا علاقة لعملهم بالمتون والنظر الفقهي... إلى غير ذلك من الشبهات التي علقت بأفكارهم، صادفت اتجاهاً حداثيا يُعادي كل قديم، ويتّهمه بعدم العلمية والموضوعية، فأثّرت سهامُه تلك على العديد من الباحثين والكتاب، فأُعجبوا بمقالاته وظنّوها صوابا.

فكان هذا البحثُ محاولةً علمية؛ لتجلية الحقيقة عن صنيع الشيخين العلمي والموضوعي في انتقاء الأحاديث؛ يكون تبصرة وسلوى للموافق، ودفعا للشبهة وإقامة للحجة على المخالف.

– وسيكون البحث في مقالتين (أو مبحثين)، وفق خطةٍ كالآتي:

تمهيد، وفيه: التعريف بالشيخين، وبكتابيهما،

المبحث الأول = المنطلقات الفكرية للطاعنين والمنتقدين للصحيحين،

المبحث الثاني = معالم من منهجية الشيخين في إخراج الأحاديث في الصحيحين،

الخاتمة، والتوصيات.

واللهَ أسأل التوفيق لإنجاز البحث على تمامه، والإسهام بجهد الْمُقِلّ في نُصرة الصحيحين.

تمهيد

التعريف بالشيخين، وبكتابيهما

صحيح البخاري =

هو أشهر دواوين السنة النبوية، وأحد الكتب الستة، وأصحّها على الإطلاق،

واسمه "الجامع المسند الصحيح المختصر، من حديث رسول الله وسننه وأيّامه"، صنّفه الإمام البخاري في ست عشرة سنة، واجتهد في تصنيفه وإتقانه، بحيث إنه ما أدخل فيه حديثا إلا بعد أن استخار الله تعالى وصلى ركعتين، كما صحّ عنه قولُه: "ما أدخلتُ فيه حديثًا إلاَّ بعد ما استخرتُ الله تعالى، وصلَّيتُ ركعَتَين، وتيقَّنتُ صحَّتَهُ".

وقال البخاريُّ أيضا: "ما أدخلتُ في كتابي (الجامع) إلاَّ ما صحّ، وتركتُ من الصَّحيح حتَّى لا يطول"، وقال: "لم أخرِّج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحًا، وما تركتُ من الصَّحيح أكثر".

أما عدد أحاديث الجامع فهي (7563) بالمكرر، و(2761) بدون المكرر، صنّفها البخاري ورتّبها ترتيبا فقهيا على سبعة وتسعين كتابا، وكل كتاب إلى مجموعة أبواب؛ ضمّنها من حسن التبويب، وبديع الترتيب، ودقة الاستنباط، وجودة الاستدلال والتأصيل، وسداد التعليق... ما يشهد على إمامته في فقه الحديث، وتفوّقه في مضماره، وسبقه فيه.

"وقصدَ البُخاري في صحيحِه إبراز فقه الحديث، واستنباط الفوائد منه، فعقدَ تراجم الأبواب – أي: عناوين الأبواب – وذَكَرَ في هذه التراجم الأحاديثَ المعلَّقة، وكثيرًا من الآيات وفتاوى الصَّحابة والتَّابعين ليُبيِّنَ بها فِقْه الباب والاستِدلال له، وبهذا يكون قد جمعَ بين حفظ سنَّة رسول الله وفهْمِها"، فكان الكتاب بحق جامعا للسنة النبوية الصحيحة، وفقهها وفوائدها.

– وصاحبه هو =

البخاري؛ أمير المؤمنين في الحديث، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الْجُعفي البخاري (194– 256هـ)،

بدأ سماعه للعلم سنة خمس ومئتين، ثم رحل من أجله في الآفاق، فطوّف بلاد الإسلام كلّها، ودخل حواضرها العلمية مرّاتٍ ومرات، خلال رحلة دامت ستا وأربعين سنة، لقي فيها أساطين العلم وأئمته في ذلك الزمان، يقول: "كتبتُ عن ألف وثمانين رجلا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص"، فمنهم:

مَكيّ بن إبراهيم، وعبدان بن عثمان، ويحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلد، وحجّاج بن مِنهال، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين، وأبو بكر عبد الله بن الزبير

الْحُمَيْدي، وعلي بن عبد الله المديني، وعبد العزيز وإسماعيل ابنا عبد الله الأُوَيْسيان المدنيان، وعبد الله بن يوسف التّنيسي، وعبد الله بن مَسْلمة القَعنبي، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، ومحمد بن بشار، وأحمد بن حنبل، وقُتيبة بن سعيد، والْحَكم بن نافع، ونُعيم بن حماد، وسليمان بن حرب، ومطرّف بن عبد الله، وأبو مُصعب الزهري، وعبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة، وعُبيد الله بن موسى، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وأبو عُبيد القاسم بن سلاّم، وصدقة بن الفضل،... فخرّجوا منه إماماً، حافظا، ناقدا، فقيها مجتهدا، جيّد التصنيف، قلّ نظيره في زمانه... مع ما امتاز به من ذكاء، وحفظ، واعتدال في أحكامه.

استحق بذلك تزكية شيوخه قبل تلاميذه، يقول قتيبة بن سعيد: "مَثل محمد بن إسماعيل البخاري عند أصحابه في صدقه وورعه كما كان عمر في الصحابة"، ويقول تلميذه الإمام ابن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ، وأحفظ له من محمد بن إسماعيل".

صحيح مسلم =

هو ثاني أشهر دواوين السنة، وأصحّها،

واسمه "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ".

جمع فيه مؤلّفُه جملة من أصحّ الأحاديث النبوية، يقول عنها: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعتُه هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه"،

ويتكون "المسند الصحيح" من نحو (54) كتابا، أو (57) كتابا؛ بدءا بالمقدمة، وختما بكتاب التفسير.

والإمام مسلم اكتفى بذكر أسماء الكتب فقط، بينما أغفل أسماء الأبواب، ولم يُعْنَ بالناحية الفقهية كعناية شيخه البخاري، إلا أنه رتّب أحاديث كل كتاب على الأبواب الفقهية دون تسميتها، والمتأمل في الصحيح يلحظ ذلك بكل وضوح، ما يؤكد إلمام مسلم بفقه السنة ودرايته بها.

– وصاحبه هو =

مسلم بن الحجاج بن ورد أبو الحسين القشيري (204– 261هـ)،

أمير المؤمنين في الحديث، الحافظ الناقد، المصنف المجود،

بدأ سماعه الحديث والعلم مبكرا، ورحل فيه إلى جلّ البلدان، وسمع علماء زمانه وحفاظه ونقاده، منهم:

يحيى بن يحيى التميمي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وأحمد بن يونس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور، وزهير بن حرب، وعبد الوارث بن عبد

الصمد، وعبدُ بن حُميْد، وعثمان بن أبي شيبة، وعلي بن حُجْر، وعمرو الناقد، وبُندار محمد بن بشار، وقتيبة ين سعيد، ويونس بن عبد الأعلى، وأبو مصعب الزهري،... وأممٌ سواهم.
منهم؛ محمد بن إسماعيل البخاري الذي لازمه في آخر حياته، وأدام الاختلاف إليه.

المبحث الأول =

المنطلقات الفكرية للطاعنين والمنتقدين للصحيحين

توالت سهامُ الطاعنين في السنة النبوية صوب دواوينها وأئمتها منذ القديم، فتارة يتهمونهم بأنهم يروون ويحفظون ما لا يفقهون، وتارة يسمونهم بالحشوية والمشبهة، ومرة بأنهم ينقلون ما لا تقبله العقول، وأخرى بأن العديد من الأحاديث آحاد وهي لا تفيد أكثر من الظن، والدين لا يُبنى على الظن، ومرة بأن كثيرا من الأحاديث هي من وضع بعض الرواة لأغراض سياسية أو حزبية أو مذهبية.

ولا تبتعد مطاعنُ الْمُحْدَثين عن تُهم الأقدمين، فهي سليلة شبهات المستشرقين، وأضافوا إليها ما يتناسب مع ثقافة العصر من دعواهم مخالفة بعض الأحاديث للواقع، أو للعلم، أو للعقل...

وإن المتأمل في تلك الطعون قديما، وهاته اليوم، يجد أن أهمّ دوافعهم ومنطلقاتهم الفكرية في ذلك، ما يلي:

1/ الملاحظ أساسا أن منطلق نقدهم كان فقهيا ؛ فهم لم يقبلوا ما تضمنته تلك الأحاديثُ من معانٍ لأنها تخالف عقائدهم والمسلمات عندهم من مفاهيم، ووجدوا أن تلك الأحاديث؛ تُعطي لخصومهم الحجة الشرعية القوية ضدّهم، فكان الحل هو الطعن فيها؛ إما في صحّتها، أو في دلالتها.

وهو اتجاه قديم؛ سلكه جل أصحاب الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة، بل حتى بعض أتباع المذاهب الفقهية وقعوا في شِراكه بسبب التعصب المذهبي.

2/ عدم إلمامهم بالمنهج الحديثي في نقد المرويات:

عدم إلمامهم بالمنهج الحديثي الذي سلكه المحدثون في نقد المرويات، وكما قيل قديما: "من جهل شيئا عاداه، ومن أحبّ شيئا استعبده"، وأنه "من تكلم في غير فنّه أتى بالعجائب".

وهو سبب ملاحظ على عامة أعداء السنة منذ القديم، فكلهم ليس لهم إلمام بعلم الحديث وبأصوله وقواعده، ومنه فهم يظنون أن أهل الحديث يصححون الأحاديث بناء على ظواهر الأسانيد فقط، أو يصححون الآحاد التي تفيد الظن فقط...

فالتواتر مثلا ينحصر مفهومه عند العديد من الطوائف على ما رواه العدد الغفير فقط، خلافا للمحدثين الذين يذهبون إلى "أَنَّ الْعِلْمَ يَحْصُلُ بِكَثْرَةِ الْمُخْبِرِينَ تَارَةً، وَقَدْ يَحْصُلُ بِصِفَاتِهِمْ لِدِينِهِمْ وَضَبْطِهِمْ، وَقَدْ يَحْصُلُ بِقَرَائِنَ تَحْتَفُّ بِالْخَبَرِ؛ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ، وَقَدْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِطَائِفَةٍ دُونَ طَائِفَةٍ.

وَأَيْضًا فَالْخَبَرُ الَّذِي تَلَقَّاهُ الْأَئِمَّةُ بِالْقَبُولِ تَصْدِيقًا لَهُ أَوْ عَمَلًا بِمُوجَبِهِ؛ يُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْخَلَفِ وَالسَّلَفِ، وَهَذَا فِي مَعْنَى الْمُتَوَاتِرِ"،

ويقول ابن تيمية أيضا: "وعلماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم؛ لكونهم سمعوا ما لم يسمع به غيرُهم، وعلموا من أحوال النبي ما لم يعلم غيْرُهم".

3/ يعلمون أسبابَ الضعف والوضع والكذب، ولا يعلمون موانع الكذب:

فهم يعلمون أسباب الضعف، والوضع والكذب في الأخبار، لكنهم في غفلة عن موانع الكذب؛ لهذا فإن كلامهم في هذا الباب، ومعاييرَهم فيه مائلةٌ معوجة، بعيدة عن الموضوعية والعدل في الأحكام، يقول الإمام عبد الرحمن المعلمي – رحمه الله – في هذا السياق:

"وأما كُتّاب العصر فإنهم مقتدون بكُتّاب الإفرنج؛ الذين يتعاطون النظر في الإسلاميات ونحوها، وهم – مع ما في نفوسهم من الهوى، والعداء للإسلام – إنما يعرفون الدواعي إلى الكذب، ولا يعرفون مُعظمَ الموانع منه.

فمن الموانع؛ التديّن والخوفُ من ربّ العالمين الذي بيده ملكوت الدنيا والآخرة، وقد قال سبحانه (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ) (النحل 105)، وفي (الصحيح) عن النبي : "علامةُ المنافق ثلاث، وإن صام وزعم أنه مسلم؛ إذا حدّث كذبَ، وإذا أتُمن خان، وإذا وعدَ أخلف"، وإخلاف الوعد أغلب ما يكون إذا كان الوعد كذباً، والخيانة تعتمد الكذب كما لا يخفى.

وقال أبو بكر الصديق: "الكذب مجانب للإيمان"، فأما توهم حِلّ الكذب في مصلحة الدين فلا يكون إلا من أجهل الناس، وأشدهم غفلة؛ لأن خطر الكذب مطلقاً هو من أظهر الأحكام الشرعية.

وأولئك الكُتّاب لا يعرفون هذا المانع، لأنهم لا يجدونه في أنفسهم، ولا يجدون فيمن يخالطونه من تَقْهَرُهم سيرتُه على اعتقاد اتّصافه بهذا المانع لضعف الإيمان في غالب الناس، ورقّة التدين. ولا يعرفون من أحوال سلف المسلمين ما يقهرهم على العلم باتصافهم بذلك المانع، لأنهم إنما يُطالعون التواريخ، وكتب الأدب، "كالأغاني"، ونحوها.

وهذه الكتب يكثرُ فيها الكذب والحكايات الفاجرة؛ كان فجرة الإخباريين يضعون تلك الحكايات لأغراض، منها؛ دفع الملامة عن أنفسهم... ومنها ترويج الفجور، والدعاية إليه ليكثر أهلُه، فيجد

الداعي مساعدين عليه ويقوّي عذره، ومنها ترغيب الأمراء والأغنياء في الفجور وتشجيعهم عليه... ومنها التقرب إلى الأمراء والأغنياء بالحكايات الفاجرة التي يلذ لهم سماعها، إلى غير ذلك...

ومن الموانع خوف الضرر الدنيوي، وأولئك الكتاب يعرفون شرط هذا المانع وهو الضرر المادي فإنهم يعلمون أن أرباب المصانع، والمتاجر الكبيرة؛ يتجنّبون الخيانة والكذب في المعاملات؛ خوفاً من أن يسقط اعتمادُ المعاملين عليهم، فيعدلوا إلى معاملة غيرهم. بل أصحاب المصانع والمتاجر الصغيرة يَجْزُون على ذلك غالباً، وإلا لكانت الخصومات مستمرة في الأسواق، بل لعلّها تتعطل الأسواق، فليتدبر القارئ ذلك.

فأما الشطر المعنوي فإن أولئك الكتاب لا يقدرون قدره، فأقول:

كان العربُ يحبون الشرف ويَرَوْن أن الكذب من أفحش العيوب المسقطة للرجل، وفي أوائل (صحيح البخاري) في قصة أبي سفيان بن حرب: (أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، وكانوا تجارا بالشأم في المدة التي كان رسول الله مادَ فيها أبا سفيان وكفار قريش، فأتوْه وهم بإيلياء، فدعاهم في مجلسه، وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم ودعا بترجمانه... ثم قال لترجمانه: قُل لهم إني سائل هذا عن هذا الرجل، فإن كذبني فكذّبوه. فوالله لولا الحياء من أن يأثِروا عليّ كذبا لكذبتُ عنه)، قال ابن حجر: (...لكنه ترك ذلك استحياءً وأنفةً من أن يتحدّثوا بعد أن يرجعوا، فيصير عند سامعي ذلك كذّاباً...

أقول: ثم جاء الإسلام فشدّد في تقبيح الكذب جداً حتى قال الله عز وجل: (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ)...".

4/ <u>تأثرهم الواضح بالاتجاه الاستشراقي، والحداثي:</u>

بل جلهم من الحداثيين أنفسهم، وبقيّتهم أشربت قلوبُهم شبهاتِهم، أما شبهات المستشرقين حول السنة النبوية فمعلومة محفوظة، أهمّها:

– زعمهم أن السنة النبوية لم تُحفظ في حياة النبي ، ولم تدون تدوينا يوثق به،

– أن جل ما هو مدون في كتب الحديث؛ إنما هو نتاج الحياة الفكرية والعلمية للمسلمين، وهي آراء الفقهاء والعلماء، وليست أقوال أو أفعال النبي ،

– الدندنة كثيرا حول مسألة تدوين السنة النبوية، والتشكيك فيها،

– التشكيك في حفظ المكثرين من الرواة من الصحابة، وبخاصة أبي هريرة رضي الله عنه،

– أن نقد المحدثين للأخبار قام أساسا على النقد الخارجي (أي: النظر في الرواة فقط)، مع إغفالهم للنقد الداخلي الذي هو الأهمّ.

ولهذا وجدنا جل من يطعن في الصحيحين؛ يُضمِّن كلامَه شيئا من هاته الشبهات، إضافة إلى شبهات المدرسة العقلية الاعتزالية قديما، الحداثية حديثا.

5/ انبهارهم بالمدنية الغربية المادية وزيْفها، وظنهم أنها قائمة على أسس صحيحة:

ورأو تلك المدنية تقدما وتحضرا، وظنوا أن جملةً مما في كتب السنة من أحاديث؛ لا يتوافق مع العقل، أو الواقع، أو العلم... فحاكموا تلك الأحاديث لما هو عند الغرب من العلم والمسلمات؛ فردّوا تلك الأحاديث، وطعنوا فيها، وفي منهج أصحابها...

وهي إحدى الآفات التي ابتلي بها هؤلاء بسبب الغزو الثقافي الذي تتعرض له الأمة الإسلامية في مقوماتها الثقافية، والعلمية، والتربوية، إضافة إلى ولوع المغلوب بالغالب عادة، وحبّ تقليده واتباعه في كل شيء، جريا على سنة الله تعالى في خلقه: "لَتَتَّبِعُنّ سَنَنَ مَنْ كان قبلكم شِبْراً بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه..."،

فأصبح الكثير منهم يحاكم نصوص السنة النبوية للمقومات الثقافية السائدة اليوم عند الغرب الكافر، وكان الواجب على هؤلاء هو العكس، يقول الشيخ محمود شاكر: "فاقرأ الآن معي تاريخك بِعَيْنٍ عربية بصيرة لا تَغْفُل، لا بعين أوربية تُخالطها نخوة وطنية...". فالذي ينبغي هو قراءة تلك النصوص بعين عربية مسلمة، لا بعين غربية، تُرادفها انهزامية أمام كل وافد.

"وللحقيقة فإن كثيرا من الأحكام الشرعية المتعلقة بأمور السياسة والاقتصاد، يحاول كثير من الناس أن يطوّعها لتوافق النظم السائدة في عالم اليوم، ظنا منه أن في ذلك نصرة للإسلام، وخوفا منه أن يُتهم الإسلام بالقصور ومخالفة هذه النظم.

وهذا في الحقيقة جنايةٌ على الإسلام، لأن كل ما شرعه الإسلام فهو حق وخير من كل ما خالفه. والإسلام إنما جاء حاكما على كل هذه النظم، وليدخل كل الناس كافة تحت شرعه، لا ليدخل الناسُ تشريعاتِه تحت لواء تقليد الأمم الأخرى، أو جعله محكوما عليه من هذه النظم...".

6/ ظنهم أن المحدثين لم يكن عندهم اهتمام بالجوانب الفقهية؛

ولهذا خرّجوا العديد من الأحاديث المناقضة للفقه الصحيح... ولأن نقدهم أيضا قائم على ظواهر الأسانيد فقط، من دون اهتمام بالنقد الداخلي للمتون.

7/ تعلّقهم بسبق بعض الأئمة لهم في نقد أحاديث الصحيحين:

فالعديد منهم يتعلقون بشبهة أن هناك من الأئمة من طعن في صحة بعض أحاديث الصحيحين؛ كالدارقطني، وأبي عليّ الغسّاني، وابن عمّار الشهيد، ومن بعدهم؛ كالحافظ العراقي، وابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني... فهم إذن ليسوا أول من فتح الباب.

والجواب من وجهين:

الأول = أين هؤلاء الأدعياء من أولئك المحدّثين النّقاد، فهم نعم انتقدوا الشيخين في بعض الأحاديث، أو طرقها... لكنهم متفقون على تعظيم الصحيحين، وعلى صحة ما في فيهما إجمالا، وعلى التسليم بدقة منهج أهل الحديث، وسداده في نقد المرويات والأخبار.

الثاني = إنما انتقدوا بعض الأحاديث؛ إمّا في زيادات وقعت فيها خطأ، أو في بعض طرقٍ لها لا تصح... ولم يكن انتقادهم لأصل الحديث في الكتابين، والمطالع لكلامهم يتضح له ذلك.

8/ ومن أصولهم التي يدعون إليها:

– دعوتهم إلى "استمرار عملية نقد نصوص الحديث النبوي، وإلى إبقاء هذه النصوص منفتحة ومتحركة وقابلة للتجدد عن طريق مواصلة عملية تصحيح الحديث؛ قبولا ورفضا، بناء على معايير اجتهادية، ووفق فكر إنساني متطور"،

وهي شبهة مفادُها؛ أن النقد الحديثي الذي قام على الأسانيد، والرواة، والحفظ والإتقان، والعلل الأحاديثية، وجمع أحاديث الباب... كله لا يكفي، بل ينبغي أن نواصل نقد تلك الأحاديث التي صححها المحدثون وفق معايير اجتهادية جديدة، لأن تلك الجهود لا تكفي في تمييز صحيح السنة من سقيمها، "وما كان مبدأ نقاد الحديث في ثبوت صحة أحاديث (الصحاح) طبق شروط الصحة التي وضعوها هو المبدأ الذي يتعيّن على المسلم المعاصر سلوكه، فله الحق في وضع مقاييس جديدة تستجيب لروح العصر، ولمقاصد الإسلام الحقيقية...".

لكن ما هي هاته المعايير والقواعد؟

المقصود بها أساسا = هو النقد العقلي؛ القائم على عرض الحديث على القرآن، والمقاصد، ولَيْتَهم اكتفوا بهذا، بل تعدّوها إلى أصل آخر، وهو المهم عندهم =

موافقة الحديث لروح العصر، أي ما عليه الثقافة الغربية المادية اليوم، وإلا فهو مشكوكٌ فيه، أو مرفوض لا يُمكن تصحيحه، لأنه في زعمهم يخالف العلم، والعقل، والفكر المتطور المتحضر، مناف لروح العصر، ولمقوماته الثقافية!!؟؟

– وهم يزعمون أن منهجهم هذا:

"ولا تُعدّ هذه الدعوة بأية حال نُكراناً لجهود علماء الحديث، ولا جحودا لما بذلوه في سبيل تمحيص الروايات واستبعاد الموضوع منها، فحسبهم أنهم استطاعوا تخليص الحديث النبوي من عشرات الآلاف من الأحاديث المنسوبة خطأ إلى النبي ...".

ونقول: يكون هذا الكلام صحيحا لو سلكوا مسلك أهل الحديث؛ التسليم من حيث المبدأ لجهود المحدثين إجمالا، وتعقبهم في بعض الأحاديث.

لكن الواقع خلاف هذا تماما، فدعواتهم أساسُها الاكتفاء بالقرآن وببعض الأحاديث فقط، أما جل السنة فلا يُطمأنّ إليها.

9/ ضعف الموضوعية في البحث العلمي، أو غيابُها:

فجل الطاعنين في الصحيحين، أو في جهود النقاد المحدثين، هم من المنتمين إلى مدارس أو فرق تخالف مدرسة المحدثين، وهي مدارس لها أصول وقواعد تخالف ما عليه المحدثون عموما؛ فالفرق العقدية لها مفاهيمها، ومتعصبة المذاهب كذلك، وبعيدا عن هؤلاء مدرسة المستشرقين اليوم، وللأسف من أُعجب بدعواتها وشبهاتها من الحداثيين، أو العقلانيين؛ الذين جمعوا في منطلقاتهم الفكرية بين الاتجاه الاعتزالي القديم، والاتجاه الاستشراقي الحديث.

وهؤلاء الكلام معهم إنما يكون أساسا في أصولهم، لا في الأحاديث التي يردونها من الصحيحين، لأنهم ينطلقون أساسا من قناعات مسبقة؛ فما وافقها من الصحيحين قبلوه، وما خالفها رفضوه والتمسوا له علّة.

وهنا تغيب الموضوعية في أبحاثهم؛ فهم ينطلقون من قناعات مسبقة ويحاكمون لها الأحاديث، فهم مثلا يحتجون بالضعيف الواهي لأنه يوافق أفكارهم كحديث "ما جاءكم عنيّ فاعرضوه على كتاب الله؛ فما وافقه فأنا قلتُه، وما خالفه فلم أَقُلْه"، ويبنون عليه أصلا، مع أن مقتضى منهجهم ألا يقبلوا في الباب إلا حديثا متواترا، فكيف بهم يحتجون بحديث باطل.

وغياب الموضوعية في البحث العلمي مما يحيد بصاحبه عن جادة الصواب، ويوقعه في أخطاء علمية ومنهجية جسيمة.

ونقصد بالموضوعية في البحث العلمي؛ أن يتجرّدَ الباحثُ في سعيه إلى الحقيقة من العوامل الذاتية – مثل الغرض، والهوى، والترفع عن الموازين الوضعية – التي تُعَطِّل فطرتَه الملهمة بالصواب، ويتعاملَ مع موضوع النظر كمُعْطىً خارجيٍّ مستقل، بِمَعْزِل عن الاتجاهات والقناعات المسبقة؛ بحثا عن الحق لذاته، من أجل نيل مرضاة الله سبحانه وتعالى.

ولا نقصد تجرّد الباحث كلية من كل شيء كان يعلمه من قبل، وأن يستقبل بحثَه خالِيَ الذهن خلوا تاما، فهذا شيء لا أصل له، وخارج عن طوق البشر.

ولأهمية قضية الموضوعية، فقد تنّبه إليها الأئمةُ منذ القديم، يقول الإمام البخاري:

"ولقد قال وكيع: من طلب الحديثَ كما جاء فهو صاحب سُنّة، ومن طلب الحديث لِيُقوِّيَ هواه فهو صاحب بدعة. يعني أن الإنسان ينبغي أن يُلغيَ رأيَه لحديث النبي حيث يَثْبُتُ الحديثُ، ولا يُعلِّل بِعللٍ لا تَصِحُّ ليقوّيَ هواه..."،

ويقول ابن القيم – رحمه الله –:

"وأما مَنْ عَكسَ الأمرَ بعَرْضِ ما جاء به الرسولُ على ما اعتقده وانتحله، وقلّد فيه من أحسن به الظنّ، فليس يُجْدي الكلامُ معه شيئا، فدَعْهُ وما اختاره لنفسه ووَلِّهِ ما تولّى، واحمد الله الذي عافاك مما ابتلاه به".

وعندئذ، وحينما يستبعد الناسُ في منهاج المعرفة العواملَ الذاتية، ويحتكمون إلى الموضوع بحسب معطياته؛ فإنهم يتوصلون إلى الرؤى والأحكام السديدة والموحدة التي يفرضها الموضوع، ويشكل ذلك بينهم قاعدة مشتركة في تدبير حياتهم.

– هذه هي أهم المنطلقات الفكرية للطاعنين في الصحيحين، وأما الجواب عنهم:

فمن التنبيهات المهمة في هذا المقام = أن الدفاع عن الصحيحين، والحديث عن منهج صاحبيهما في تخريج الأحاديث، وبيان قواعدهما في ذلك؛ ينبغي أن يكون موجها أصالة وأساسا لمن له إلمام بعلوم الحديث، وعلى دراية تامة بالنقد الحديثي وأصوله... حتى يفهمها، وتقوم عليه الحجّةُ.

أما جاهل بعلوم الحديث، فهو بعيد كل البعد عن إدراكها وفهمها، ومن ثم فكيف بالتسليم لأصحابها والاقتناع بها.

وهذا شأنه شأن أيّ علم آخر شرعي أو دنيوي، فإن الجاهل به وبقواعده؛ أنّى له أن يفهمه، أو يفهم الدفاع عن أصحابه، وعن مسالكهم العلمية؟

وعليه = فأول نقطة وملحظ في الرد على هؤلاء؛ أنه لا يحق لهم بحال – شرعي، أو علمي – الطعن في الصحيحين، أو انتقاد أحاديثهما، أو منهج صاحبيهما، وهم على جهل بعلوم الحديث، وبأصوله وقواعده،

وماذا لو رأوا أحدا ينتقد علم الفقه ويطعن في أئمته، أو علم الطب ويطعن في قواعده ومبادئه وأصحابه... وهو جاهل بقواعد هذه العلوم؟

فإن أرادوا النقد العلمي، أو التعقب، فعليهم أولا دراسة علوم الحديث، وأصوله وقواعده، ومناهج أئمته، والرسوخ في التعامل مع الرواة والمرويات... وعندها يمكننا مناقشتهم، والتباحث معهم.

لأن "هؤلاء لا ينفع فيهم دواء، إلا أن يتعلموا العلم ويتأدبوا بأدبه، ثم الله يهدي من يشاء".

وهم في الحقيقة لا يستطيعون ولو نقد حديث واحد، أو راو واحد وفق قواعد علوم الحديث، والعلل، والجرح والتعديل، فكيف بهم؛ ينتقدون مناهج المحدثين، بل أهمّ دواوينهم، ومئات الأحاديث التي أطبقوا على صحتها وقوتها؟

ولهذا لم نجد منذ القديم، وإلى يوم الناس هذا؛ محدثا واحدا يطعن في الصحيحين، أو في مناهج المحدثين، نعم، قد ينتقد الشيخين في بعض الأحاديث، أو في بعض الأسانيد والطرق، أما منهجهما وكتابيْهما فلا، إدراكا منهم سدادَ مسلكهما وصحته.

– ثم إن الجواب التفصيلي عن شبهات أولئك الطاعنين سيكون من وجهين اثنين؛

الأول = جواب عام؛

وهو اتفاق الأمة بجل طوائفها على تلقي أحاديث الصحيحين بالقبول، والتسليم بصحتها، وقوتها.

الثاني = بيان أهم المعالم التي قام عليها نقدُ الشيخين للأحاديث.

وهو ما سأبيّنه في المبحث الثاني، وهو الآتي:

المبحث الثاني =

معالم من منهجية الشيخين في إخراج الأحاديث في الصحيحين

إن الحديث عن منهجية الشيخين – البخاري، ومسلم – في تخريج الأحاديث يقودنا إلى الحديث على مسلك أهل الحديث عموما في نقد الرواة والمرويات، هذا النقد والانتقاء الذي قام على أساس من الرحلة في طلب الحديث، والسماع والحفظ، والتتبع والاستقراء الواسع والشامل لآلاف المرويات المنتشرة عند آلاف الرواة في مختلف أمصار العالم الإسلامي، ثم المقارنة والموازنة بين أولئك الرواة – وأحوالهم؛ ديانة، وحفظا وضبطا، ومكانة من الشيوخ... –، وبين مروياتهم – قلّة وكثرة، تفردا ومخالفة،... –؛ وهكذا في عمل علمي نقدي شامل، ودقيق، وصعب شاق.

– وذلك أنه بعد تفرّق الصحابة في الأمصار، ثم التابعين بعدهم وهم حفظة السنة النبوية... ولجملة من الأسباب؛ رأى أئمةُ الحديث ضرورة جمع السنة النبوية، وتدوينها في الدواوين؛ حفاظا عليها من الضياع، وبخاصة مع: طول الأسانيد، وخشية دخول الخلل عليها – وظهور الوضع، والكذب في الحديث النبوي – وتناقص الحفظ، وكلال الفهم – مع موت العديد من الحفاظ... وغيرها من الأسباب.

فراحوا يجوبون أقطار العالم الإسلامي؛ يسمعون كل الرواة وما عندهم، وإن لم يكن صحيحا، واجتهدوا في التوثق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة، ونقدوا أحوالهم، ورواياتهم، واحتاطوا أشدّ الاحتياط في النقل، فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة في سيرة الناقل الشخصية، أما إذا اشتبهوا في صدق الراوي وعلموا أنه كذبَ في شيء من كلامه؛ فيرفضون روايتَه كلية، ويحكمون عليها بالوضع والكذب.

وكانوا يتوثقون من حفظ الرواة، ويقارنون بين مختلف مروياتهم؛ فإن وجدوا أيّ خطأ من الراوي، أو ضعفا في حفظه وإتقانه؛ ضعّفوا روايته، حتى وإن كان من أصلح الناس وأعبدهم لأن أساس الرواية هي الحفظ والإتقان، يقول الإمام مالك بن أنس – رحمه الله –:

"إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم؛ لقد أدركتُ سبعين عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد الرسول يقولون: قال رسول الله فما أخذتُ عنهم شيئا، وإنّ أحدَهم لو ائتُمِن على بيت مالٍ لكان به أمينا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن".

بل إنّ من إنصافهم؛ أنهم قبلوا روايات مخالفيهم من أهل البدع، إن تيّقنوا من صدقهم وصحة حفظهم، وفي المقابل ردّوا أحاديث آبائهم وأصدقائهم إن لم يكونوا من الحفاظ الأثبات؛ فلا محاباة ولا تحامل في نقد السنة النبوية وحفظها.

فحرّروا هكذا القواعد في قبول المرويات، وحقّقوها بأقصى ما في الوسع الإنساني، احتياطا لدينهم، فكانت قواعدهم وأصولهم التي انتهجوها وساروا عليها هي أصح القواعد للإثبات التاريخي، وأعلاها وأدقها بشهادة الأعداء من المستشرقين.

كل هذا في عملية علمية دامت نحو القرنين من الزمان – من رأس المئة الأولى وإلى غاية نهاية القرن الثالث – أسهمت فيها الأمة كلّها؛ المئات من الحفاظ، والنقاد، وعلماء الحديث، والفقه = مكّنتهم من إعادة جمع السنة كلها، مع تمييز صحيحها من سقيمها، وثقات الرواة من ضعفائهم، مع تدوين كل تلك المرويات والرواة في دواوين السنة، وكتب الرجال، وكتب العلل... بشكل وتصنيف علمي بديع لم تشهده أمّةٌ من الأمم؛ مما جعل أعداء الإسلام من المستشرقين أنفسهم يخضعون لهذا العلم ولأصحابه، حتى قال قائلُهم: "ليهنأ المسلمون بعلم حديثهم".

كل ما سبق هو الذي بوأَ أهلَ الحديث المكانة العليا في النقد الحديثي، وهي مكانة لا يمكن أن يشاركهم فيها أحدٌ إلا من عمل مثل عملهم، واجتهد مثل اجتهادهم.

فأهلُ الحديث هم أهلُ النقد الحديثي:

ولأن أدعياء العلم كثر، ومن خاض في غير فنّه أساء إليه؛ فقد نبّه قديما إلى هاته القضية الإمامُ مسلم، وبيّن أن العلم بالصناعة الحديثة، والنقد الحديثي إنما هو لأهل الحديث خاصة، فقال:

"واعلم – رحمك الله – أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم؛ إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم. إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم: السنن، والآثار المنقولة، من عصر إلى عصر من لدن النبي إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نُقّال الأخبار، وحمّال الآثار.

وأهلُ الحديث هم الذين يعرفونهم ويُميّزونهم؛ حتى يُنْزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح..."،

ويقول الإمام أبو المظفر منصور بن محمد التميمي السمعاني (ت 489هـ) في كتابه (الانتصار لأهل السنة):

"واعلم أن الخبر وإن كان يحتمل الصدق والكذب والظن، وللتجوز فيه مدخلٌ، ولكن هذا الذي قلناه (يعني من إفادة خبر الواحد للعلم) لا يناله أحدٌ، إلا بعد أن يكون معظم أوقاته وأيامه مشتغلاً بالحديث، والبحث عن سيرة النقلة والرواة، ليقف على رسوخهم في هذا العلم، وكُنْهِ معرفتهم به، وصدق ورعهم في أقوالهم وأفعالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحث عن أحوال الرواة، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها. ولقد كانوا بحيث لو قُتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمةٍ واحدةٍ يتقوّلها على رسول الله ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك. وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نُقل إليهم، وأدَّوْا كما أُدّي إليهم، وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشأن: ما يَجِلّ عن الوصف، ويقصر دونه الذكر.

وإذا وقف المرءُ على هذا من شأنهم، وعَرَف حالهم، وخَبَرَ صدقهم وورعهم وأمانتهم، ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه...

(إلى أن قال:) فتدبّر – رحمك الله –؛ أيُجْعل حكمُ من أفنى عمره في طلب آثار النبي شرقاً وغرباً، براً وبحراً، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ، واتّهَم أباه وأدناه في خبر يرويه عن النبي إذا كان موضع التهمة، ولم يُحابِه في مقال ولا خطاب، غضباً لله، وحميةً لدينه؛ ثم ألّف الكتب في معرفة المحدثين: أسمائهم وأنسابهم، وقدر أعمارهم، وذكر أعصارهم، وشمائلهم وأخبارهم؛ وفصل بين الرديء والجيد، والصحيح والسقيم، حباً لله ورسوله، وغيرةً على الإسلام والسنة؛ ثم استعمل آثاره كلّها، حتى فيما عدا العبادات، من أكله وطعامه وشرابه، ونومه ويقظته، وقيامه وقعوده، ودخوله

وخروجه، وجميع سيرته وسننه، حتى في خطواته ولحظاته؛ ثم دعا الناس إلى ذلك، وحثّهم عليه، وندبهم إلى استعماله، وحبّب إليهم ذلك بكل ما يمكنه، حتى في بذل ماله ونفسه =
كمن أفنى عمره في اتّباع أهوائه، وآرائه، وخواطره، وهواجسه ؟!!"، بله اتباع أعداء الأمة والملة في شبهاتهم وافتراءاتهم على نبيّ الرحمة ، وسنته المطهرة.
فهذه كلمات نفيسة جدا، أصيلة متينة؛ ترشد إلى مفتاح أساسٍ من مفاتيح الإجابة عن هؤلاء المتطاولين على مقام السنة النبوية وأهلها المحدثين، وهو أن النقد الحديثي إنما هو لأهل الحديث خاصة، ومن أراد الاستدراك عليهم؛ فليكن مثلهم؟؟ وإلا فليَكُفَّ عن غَرْبِه، لأنه واقعٌ لا محالة تحت معنى قول الله العظيم: (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً) (الإسراء36)، وقوله سبحانه: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ) (الأعراف33).
– لكن الواقع أن جلّ هؤلاء، بل كلهم؛ عزفوا عن تعلم هذه العلوم، وقواعدها وأصولها، وتحاموا عليها بغير علم منهم ولا بينة، بل وأُشربوا شبهاتِ الأعداء، والعديد منهم ممن اصطنعتهم أوروبا، وادّخرتهم لنفسها، فتبعوا شيوخَهم من المستشرقين، وزعموا كزعمهم؛ أن جلّ الأحاديث لا صحة لها ولا أصل، وأنه لا يجوز الاحتجاج بها في الدين، وبعضهم يتخطى تلك القواعد الدقيقة الصحيحة، ثم يذهب يثبت الأحاديث وينفيها بما يبدو لعقله وهواه، من غير قاعدة معينة، ولا حجة ولا بينة.
وهذا حين آن الأوان لبيان الجواب عنهم، وإناطة اللثام عن مسلك الشيخين في صحيحيهما، بالتفصيل:
فالجواب الأول =
1/ <u>اتفاق العلماء في وقتهما وبعدهما على صحة ما في كتابيهما</u>؛
وعليه فلو كان فيهما بعضُ ما يدّعيه الطاعنون اليوم؛ لما وسع هؤلاء الأئمة السكوت؛ فالمحدثون كلهم تلقوا الكتابين بالتسليم والقبول، والحفاظ بعدهم كذلك، وكذا الفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرها، والمفسّرون، وحتى المخالفون من المتكلمين، بل والمعتزلة أيضا، فأئمتهم كانوا جلّهم يسلمون بصحة ما في الصحيحين إجمالا.
ولقد خدم "الجامع الصحيح" للبخاري مثلا أكثرُ من ثلاثمئة وخمسين عَلَماً؛ بين شارح لغريبه، وشارحٍ لمتنه، ومستخرج على أحاديثه، ومستدرك عليه، ومتكلم على أبوابه... خلال قرون عديدة = مما يدل على تلقي الأمة له بالقبول والتسليم.

فالطاعن فيه إذن؛ إنما هو يطعن في أمة لأنه – حالا وواقعا – يزعُم أنها غفلت عن الحق، وتتابعت كلها على الخطأ والضلال؟؟؟

فعلماء الأمة قديماً وحديثاً متفقون على أن صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم؛ هما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، وأن الأحاديث المسندة المتصلة المذكورة فيهما = صحيحةٌ ثابتة عن رسول الله .

يقول الإمام النسائي: "ما في هذه الكتب كلّها أجودُ من كتاب البخاري"،

ويقول الحافظ ابن الصلاح: "أوّل من صنّف الصحيح، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري...

وكتاباهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز".

ويقول الإمام النووي: "اتفق العلماء – رحمهم الله – على أن أصحّ الكتب بعد القرآن العزيز؛ الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمّة بالقبول. وكتاب البخاري أصحّهما، وأكثرهما فوائد ومعارف، ظاهرة وغامضة. وقد صحّ أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث".

ويقول الحافظ الذهبي: "وأما جامع البخاري الصحيح؛ فأجلّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى".

ويقول الحافظ ابن كثير: "أجمع العلماءُ على قبوله وصحَّة ما فيه".

ويقول الإمام وَلِيّ الله الدهلوي: "أما الصحيحان؛ فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع = صحيحٌ بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنِّفَيْهما، وأن كلّ مَنْ يُهَوِّن أمرَهما فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين".

ويقول العلاّمة أحمد محمد شاكر: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر:

أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطنيُّ وغيره من الحفاظ بعضَ الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه.

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحدٌ فيها، فلا يهولنك إرجافُ المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة.

وتَتَبّعْ الأحاديثَ التي تكلّموا فيها، وانْقُدْها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمةُ أهل العلم، واحْكُم عن بيّنة، والله الهادي إلى سواء السبيل".

ويقول محدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني:

"كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة، والمتون المنكرة؛ على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفِّقا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح؛ كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم، حتى صار عُرْفاً عاماً؛ أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدُهما فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصلُ عندنا".

– فالصحيحان إذن تلقتهما الأمة بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني، وأبي عمار الشهيد، وأبي علي الغسّاني، والحديث الْمُتلَقى بالقبول مقطوع بصحته؛ وعلى هذا جماعات من الأئمة، وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

وبعد هذا العرض الموجز، يجب أن يُعلم أن هؤلاء العلماء وغيرهم لم يطلقوا هذه الأحكام على الصحيحين جُزافاً، وإنما جاءت هذه الأحكام بعد أن درسوا الصحيحين دراسة واعية على بصيرة وهدى، فقد درس آلاف العلماء من الحفاظ وغيرهم أسانيد البخاري ومسلم دراسة مستفيضة فوصلوا إلى ما وصلوا إليه وهو الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال!!؟

فأين هؤلاء الطاعنون من كل هاته الأمم من العلماء والأئمة؟؟ وهو ما يؤكد أنهم مجانبون لما عليه الأمة، متبعون أهواءَهم، أو أعداءَ السنة والأمة.

يقول العلامة أحمد شاكر: "وأما الطعن في الأحاديث الصحيحة جملة، والشك في نسبتها إلى النبي ؛ فإنما هو إعلان بالعداء للمسلمين ممن عَمَدَ إليه عن علم ومعرفة، أو جَهْلٍ وقِصَرِ نَظَرٍ ممن قلّد فيه غيْرَه ولم يعرف عواقبه وآثاره، فإن معنى هذا الشك والطعن = أنه حكمٌ على جميع الرواة الثقات من السلف الصالح رضي الله عنهم بأنهم كاذبون مخادعون مخدوعون، ورميٌ لهم بالفرية والبهتان، أو بالجهل والغفلة، وقد أعاذهم الله من ذلك، وهم يعلمون يقينا أن رسول الله قال: (من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)...".

والجواب الثاني = وفيه نقاط عدة:

2/ أن الشيخين انتقيا أصحّ الروايات في الباب؛ خلافا لبقية دواوين السنة التي جمعت الصحيح، وما دونه.

يقول الإمام مسلم: "ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ، وَتَأْلِيفِهِ عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ؛ وَهُوَ إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنْ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنْ النَّاسِ...

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنْ الْعُيُوبِ... أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا: أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا...

(ثم) أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا: بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ كَالصِّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ وَالصِّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ...".

3/ واعتمدا أصح الأسانيد والطرق:

وكلام علماء الحديث عن أصح الأسانيد والطرق التي رُويت بها الأحاديث النبوية معلومٌ في كتب علوم الحديث، والملاحظ أن الشيخين اعتمدا تلك الأسانيد كلّها، قصداً منهما لانتقاء أصح الأحاديث وأقواها وأسلمها، فمنها:

أبو الزناد (ذكوان) عن الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز) عن أبي هريرة .

يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

محمد بن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة .

معمر بن راشد عن همّام بن مُنبه عن أبي هريرة .

مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر .

محمد بن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر .

الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جدّه علي بن أبي طالب .

محمد بن سيرين عن عَبيدة السّلماني عن علي بن أبي طالب .

عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي .

سليمان الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود .

سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود .

عبيد الله بن عمر العُمري عن القاسم بن محمد عن عائشة .

الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة .

سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله .
الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عُقبة بن عامر .
وهذه الأسانيد هي المعتمدة أصالةً وبكثرة في الصحيحين، مما يؤكد العناية التي أوْلاها الشيخان لانتقاء أصحّ المرويات على الإطلاق.
4/ فالصحيحان اشتملا على مسانيد أشهر أئمة الأمصار من التابعين وأتباعهم؛ وجُلّهم أئمة كبار، جمعوا بين الحديث والرواية والحفظ، وبين الفقه والعلم والفهم، وكذا العبادة والصلاح والتقوى.
ففي طبقة التابعين، نجد أمثال = يحيى بن أبي كثير، وعمرو بن دينار، وسعيد بن المسيّب، ونافع مولى ابن عمر، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، وسالم بن عبد الله بن عمر، وابن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وقتادة بن دعامة، ومحمد بن سيرين، وعبيدة السلمان، وعبد الله بن عون، وأبي إسحاق السبيعي، وسليمان الأعمش، وعلقمة بن قيس، وإبراهيم بن يزيد النخعي،...
وفي طبقة أتباعهم، نجد أمثال = سفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر العمري، وحماد بن زيد، وأيوب السختياني، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومنصور بن المعتمر، وسفيان بن سعيد الثوري، ، وشعبة بن الحجاج، والليث بن سعد، وعبد الرحمن الأوزاعي،...
وفي طبقة تبعهم، أي شيوخ الشيخين، نجد أمثال = يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، وأبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، وأبي نُعيم الفضل بن دُكين، وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، وعلي بن عبد الله المديني، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، ومحمد بن بشار بُندار، وأحمد بن حنبل، وقتيبة بن سعيد، والحكم بن نافع، ونعيم بن حماد، وسليمان بن حرب، ومطرّف بن عبد الله، وأبي مصعب الزهري، وعبد الله وعثمان ابْنَيْ أبي شيبة، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وأبي عُبيد القاسم بن سلام، وإسحاق بن منصور، وعبد بن حميد،...
وهؤلاء كلّهم، وغيرهم كثير؛ استفاضت عدالتُهم وإمامتهم، وحفظهم وإتقانهم، فلا سبيل للطعن فيهم، أو التشكيك في مروياتهم – من حيث الجملة –؛ إلا بالطعن في الأمّة كلها، يقول العلامة أحمد شاكر:
"وأما الطعن في الأحاديث الصحيحة جملة، والشك في نسبتها إلى النبي ؛ فإنما هو إعلان بالعداء للمسلمين ممن عمد إليه عن علم ومعرفة، أو جهل وقِصَرِ نَظرٍ ممن قلّد فيه غيْرَه ولم يعرف عواقبه

وآثاره، فإن معنى هذا الشك والطعن = أنه حكمٌ على جميع الرواة الثقات من السلف الصالح رضي الله عنهم بأنهم كاذبون مخادعون مخدوعون، ورَميٌ لهم بالفرية والبهتان، أو بالجهل والغفلة، وقد أعاذهم الله من ذلك...".

5/ وهما يخرجان عن الشيخ من أحاديث أوثق أصحابه ؛ كل هذا تحرّياً لأصحّ الصحيح، وأقواه في الباب، وأبعده عن احتمال الخطأ أو الوهم، مثال ذلك:

ابن المسيب، وهمام، وأبو سلمة، والأعرج = عن أبي هريرة،

نافع، وسالم، وحمزة، وعبد الله بن دينار = عن عبد الله بن عمر،

عطاء بن أبي رباح، وعبيد الله بن عبد الله، وعكرمة = عن ابن عباس،

عروة بن الزبير، وأبو سلمة، والأسود بن يزيد، والقاسم بن محمد = عن عائشة،

سفيان بن عيينة، ومعمر، ومالك، ويونس = عن الزهري،

مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب = عن نافع،

شعبة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة = عن قتادة،

القعنبي، والتنيسي، وابن أبي أويس، ويحيى بن يحيى التميمي = عن مالك،

سفيان الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس = عن أبي إسحاق السبيعي،...

6/ تجنّبا المفاريد والغرائب؛

وقد صرّح بهذا مسلمٌ فقال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعتُه هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه"، ونحوه قول أبي داود حول أحاديث كتابه "السنن":

"والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن؛ أكثرُها مشاهير، وهي عند كل مَنْ كتَبَ شيئا من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس. والفخرُ بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم.

ولو احتج رجلٌ بحديث غريب، وجدتَ من يطعن فيه... فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يردّه عليك أحد".

وما سلكه أبو داود في "سننه" هو من باب أولى مسلك الشيخين في كتابيهما، والمتأمل في أحاديثهما يتبين له هذا بكل وضوح، فجلّها مشتهرة – إسنادا، ومتنا – في طبقة التابعين، فمن بعدهم.

هذا، مع أن الحديث الفرد، أو العزيز ليس هو من الضعيف، إلا أن الشيخين تجنّباه؛ احترازا للسنة النبوية، وانتقاء لأصحّ المرويات.

أما القليل من الأحاديث الأفراد أو العزيزة، التي اعتمدها الشيخان، فقد انتقيا منها أشهرَها بين أهل العلم صحّة وقبولا؛ كحديث "الأعمال بالنيات"، وحديث "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن"، وحديث "النهي عن بيع الولاء وهبته"،... ونحوها.

7/ يخرّجان الحديث المشهور ما استطاعا، – وإن كان مذهبهما، ومذهب أهل الحديث قاطبة حجّيّة الآحاد –، ويبيّنان تلك الشهرة من خلال سياق المتابعات، والشواهد للحديث، وهذا العمل واضح جليّ في الصحيحين، مثاله؛

/ حديث "النهي عن بيع المصرّاة" = رواه ابن المسيب، والأعرج، وأبو سلمة، وهمام، وأبو صالح السمان، ومحمد بن سيرين، وعبد الرحمن بن زيد، وأبو حازم، وسعيد المقبري،... كلهم عن أبي هريرة،

/ وحديث أبي هريرة في صلاة الجماعة "أثقلُ الصلاة على المنافقين" = رواه الأعرج، وحميد بن عبد الرحمن، وأبو صالح السمان، وهمام بن منبه، ويزيد الأصم؛ خمستُهم عن أبي هريرة.

/ وحديث عبد الله بن عمر في رؤية الهلال "لا تصوموا حتى تروا الهلال..." = رواه نافع، وسالم بن عبد الله، وعبد الله بن دينار؛ ثلاثتهم عن عبد الله،

ورواه مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب، وسملة بن علقمة؛ أربعتُهم عن نافع.

ولحديث ابن عمر شواهد أيضا من حديث ابن عباس، وأبي هريرة.

/ وحديث أبي هريرة في سجود السهو"حديث ذي اليدين" = رواه محمد بن سيرين، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وابن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله، وسعيد المقبري، والأعرج، وأبو سفيان،... كلّهم عن أبي هريرة.

وتابع أبا هريرة؛ عبدُ الله بن عمر، وعمران بن حصين، ومعاوية بن حديج.

/ وحديث معاذ "حقّ الله على العباد" = رواه أنس بن مالك، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعمرو بن ميمون، والأسود بن هلال؛ أربعتهم عن معاذ.

/ وحديث"ألا كلّكم راعٍ، وكلّكُم مسؤولٌ عن رعيّته؛..." = رواه سالم بن عبد الله، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن دينار، ونافع مولى ابن عمر؛ أربعتُهم عن عبد الله بن عمر.

وهكذا الحال في أغلب أحاديث الصحيحين؛ فراوي الحديث ولو كان من أوثق أصحاب الشيخ، إلا أنهما لا يكتفيان بذلك، بل يسوقان له من متابعات أصحابه، وأيضا من الشواهد للصحابي؛ ما يؤكد شهرة الحديث، وقوّته، واستفاضته.

8/ عنايتهما بتخريج الأسانيد العالية؛

وهو مقصد عام لدى كافة أئمة الحديث، لأن الأسانيد العالية هي أقرب إلى المصدر، وأبعد عن احتمال وقوع الخطأ، خلافا لطويل الأسانيد، يقول الإمام مسلم: "وإنما أدخلتُ من حديث أسباط بن نَصْر، وقَطَن بن نُسَيْر، وأحمد بن عيسى المصري، ما قد رواه الثقاتُ عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلَيّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على أولئك، وأصْلُ الحديث معروف من رواية الثقات"، ويقول عبد الرحمن المعلمي:

"وجامعوا الكتب الستة يَتَحَرَّوْن علو الإسناد، والاختصار، ولا ينزلون إلا لحاجة"، ويقول أيضا: "والبخاري كغيره من الأئمة يتحرى علوّ الإسناد، فلا يكاد يروي في الصحيح عمّن هو أكبر منه بقليل، فضلا عن أقرانه، إلا ما أعْوَزَهُ أن يجده عند من هو في طبقة كبار شيوخه".

والمتأمل في الجامع الصحيح للبخاري يتبين له مسلكه هذا بوضوح؛ فهو يروي ما استطاع عن كبار شيوخه كالحميدي، وأبي نُعيم، والقعنبي، وغندر، وبندار... كما يروي مسانيد بعض كبار الأئمة كمالك، وشعبة بعلو قلّ أن يقع مثلُه لمن في وقته.

9/ أن منهجهما العام هو الاحتياط للسنة النبوية ؛ فشهرة الحديث، وصحته، وسلامته من أيّ مغمز = هو مقصد مهم عندهما،

لذلك وجدناهما ترَكا إخراج جملة من الأحاديث – هي عمدة في بابها الفقهي، وخاصة عند البخاري الذي عُني بفقه الحديث –، بسبب خلاف وقع فيها، كحديث "عُبادة بن الصّامت في الأصناف الرّبوية"، وحديث "ابن عباس في الطلاق الثلاث"، وأحاديث "عكرمة عن ابن عباس"، وحديث "الدّين النصيحة"... وغيرها، وهي مخرجة في الصحيح عند الآخر.

10/ عنايتهما بأحاديث الرواة المتكلم فيهم؛

ومن احتياطهما للسنة النبوية أنهما تجنبا إخراج حديث الرواة المتكلم فيهم احتجاجا، ولو كانوا من كبار الصالحين، أو الفقهاء، أو العباد.

ومن أخرجا له؛ عُنيا بحديثه عناية خاصة؛ بالانتقاء ابتداءً من صحيح حديثه فقط، ثم بسياق المتابعات والشواهد لحديثه كي يؤكدا صحّته وقوته وخلوه من أي خطأ أو وهم محتمل، ولا يحتجان بهذا النوع من الرواة استقلالا. وربما أخرجا لهم بعض أحاديثهم لأغراض علمية إسنادية، لا من باب الاحتجاج.

يقول الإمام الترمذي: "قال محمد بن إسماعيل البخاري: ابنُ أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه، لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً".

ومن النماذج على هؤلاء الأئمة الصالحين الثقات:

أبو الزبير المكي، وحماد بن سلمة، وسُهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن،... للبخاري.
وكذا: عكرمة مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمد الفَرَوِي، وعمرو بن مرزوق،... لمسلم.
ومثاله أيضا أحاديث حماد بن سلمة، يقول ابن رجب:

"وحماد يُعد عندهم إذا حدّث عن غير ثابت؛ كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع.

ومع هذا فقد خرّج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب، وقتادة، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثَه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرّج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيرُه من الثقات، ووافقوه عليه، ولم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرّد به عنه".

فما روياه لهؤلاء من أحاديث لم يكن عن غفلة، أو قلّة نقد وإتقان، بل عن علم ودراية تامة بأحوال هؤلاء الرواة، فلا يُعترض عليهم فيما بعدُ بأن هؤلاء الرواة متكلم فيهم، وقد أنكر قديما الإمام أبو زرعة الرازي على مسلم إخراجه بعض حديث هؤلاء، فأجاب مسلمٌ بقوله:

"إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نَصْر، وقَطَن بن نُسَيْر، وأحمد بن عيسى المصري، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلَيّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على أولئك، وأصلُ الحديث معروف من رواية الثقات".

ومن الأمثلة أيضا على ما سبق:

/ يقول الحافظ ابن حجر: "محمد بن أبي القاسم الطويل: الكوفي، وثّقه ابن معين وأبو حاتم، وقال ابن المديني: لا أعرفه.

قلتُ: روى عنه ثلاثةٌ، وليس له في البخاري سوى حديث ابن عباس في قصة تميم الداري وعدي بن بداء".

/ ويقول: "موسى بن نافع أبو شهاب الحنّاط: أثنى عليه أبو نُعيم، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: موسى بن نافع منكر الحديث، وقال علي بن المديني عن يحيى القطان: أفسدوه علينا.

قلت: ماله في الصحيحين سوى حديثه عن عطاء عن جابر في مُتعة الحج، بمتابعة ابن جريج وغيره عن عطاء".

/ ويقول أيضا: "سياق من علّق البخاري شيئا من أحاديثهم ممن تُكلِّم فيه...

إسحاق بن يحيى الكلبي = قال الذُّهْلي: مجهول، وله عنده مواضع يسيرة، متابعةً".
/ ويقول أيضا: "سعيد بن زياد الأنصاري = قال أبو حاتم: مجهول، له موضع في الأحكام متابعة".
/ نسخة أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة؛ وهي نسخة مشتهرة بين أهل الحديث، وحقيقتها أن الحكم بن نافع لم يسمع من شعيب إلا حديثا واحدا، والباقي أخذه عنه مناولة وإجازة.
ورُغم أن السماع ثابت والتحمل صحيح اتفاقا، إلا أن البخاري يسوق لأبي اليمان عن شعيب عن ابن شهاب متابعاتٍ دائما.
/ حديث إسماعيل بن أبي أويس عن خاله مالك بن أنس الإمام. فقد أخرج إسماعيل كتبَه للبخاري، فانتقى منها أصح حديثه الذي أودعه جامعه الصحيح.
– ويقول الشيخ عبد الرحمن المعلمي في هذا السياق أيضا: "أن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة.
أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.
الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونا، أو حيث تابعه غيْرُه ونحو ذلك.
ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاصٌّ بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس.
فيخرّجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح...".
كما أنهما عُنيا بروايات المدلسين عناية فائقة، تجنباً لأي احتمال لوقوع التدليس في تلك الأحاديث المخرجة في الكتابين.
11/ عنايتهما بالأحاديث التي عليها العمل؛
وهذا المعلم واضح بشكل مستفيض جدا في صحيح البخاري خاصة، الذي كانت الصناعة الفقهية مقصدا هاما له في جامعه الصحيح، ولهذا رأيناه يقسمه إلى سبعة وتسعين كتابا، وكل كتاب إلى عشرات الأبواب، كما أنه عُني بصناعة الأبواب فقهيا، مع ما ضمّنها من آيات قرآنية، وأحاديث متنوعة، وآثار للصحابة والتابعين، إضافة إلى تعليقاته... كل هذا ليؤكد أن معاني تلك الأحاديث المخرجة في الجامع قوية صحيحة مستفيضة؛ يدل عليها – إضافة إلى حديث الباب – كتابُ الله تعالى، وأحاديث الباب – وهو قد عُني بالحديث الموضوعي أيّما عناية في العشرات من تبويباته –، وكذا فتاوى أهل العلم طبقة عن طبقة.

وهذا مما يبين أيضا الاهتمام البالغ الذي أولاه المحدثون للدراسة المتنية (النقد الداخلي)، وأن صناعتهم لم تكن مقتصرة فحسب على الجانب الإسنادي البحت.

مع الملاحظة؛ أن الشيخين لم يكونا ينتميان لمذهب معين، أو فرقة معينة؛ بحيث قد يقال أنهما خرّجا ما يتوافق مع ذلك المذهب دون غيره.

الخاتِمة

فهذه هي أهم المعالم التي قام عليها نقد الشيخين للأحاديث، وإن المتأمل فيها بعلم، وموضوعية، وإنصاف؛ ليخضع لمنهج أهل الحديث في نقد الروايات وإثبات الأخبار، ويدرك ما امتاز به الشيخان في كتابيهما من نظر ثاقب؛ بحيث استطاعا جمع أصح وأنقى المرويات، مع جودة في التصنيف، وحسن في الترتيب؛ أعطى كتابيهما الريادة في دواوين السنة النبوية كلها، بل الريادة في الكتب الإسلامية جمعاء.

ومن نافلة القول هنا؛ تنبيه أولئك الطاعنين، أو الساكتين عنهم؛ إلى أن وحدة الأمة لا تكون إلا بالاعتصام بالكتاب والسنة، ولا اعتصام بالسنة إلا بالاعتصام بالصحيحين أولا، ثم ببقية دواوين السنة.

فعلى كل من ينادي بوحدة الأمة، أن لا يغفل عن هاته الحقيقة العلمية الراسخة؛ أنه لا نجاة ولا اعتصام إلا بتعظيم الصحيحين، والالتفاف حولهما.

من توصيات البحث:

– مواصلة مثل هذه الجهود العلمية (ندوات، ملتقيات) في خدمة دواوين السنة النبوية، ومناهج أصحابها.

– الحث على العناية بالصحيحين خصوصا؛ قراءة، ودراسة، وشرحا،

– العناية بدراسة سير هؤلاء الأعلام المحدثين؛ لنؤكد مقدار علمهم بالرواة والمرويات، وأنهم أهل النقد الحديثي، والأحقّ به.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العاليمن.

أهم المصادر والمراجع:

1/ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير/ أحمد محمد شاكر – دار الفكر، بيروت، ط1، 1403/ 1983.

2/ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (1386هـ) – تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد عبد الرزاق حمزة – دار الكتب السلفية، القاهرة.

3/ الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث/ محمد حمزة – تونس.

4/ رسالة أبي داود إلى أهل مكة/ أبو داود السجستاني.

5/ السنن/ أبو داود السجستاني – دار ابن حزم، ط1، 1419/ 1998.

6/ السنن/ أبو عيسى الترمذي – تحقيق: أحمد شاكر، دار عمران، بيروت.

7/ السنن/ محمد بن يزيد بن ماجه – دار الفكر.

8/ السنن/ أحمد بن شعيب النسائي – دار الكتاب العربي، بيروت.

9/ سير أعلام النبلاء/ شمس الدين الذهبي – تحقيق شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة، ط 11، 1417/ 1996.

10/ شروط الأئمة الخمسة/ محمد بن موسى أبو بكر الحازمي (548هـ) – باكستان، ط1، 1402/ 1982.

11/ شرح علل الترمذي/ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (795هـ) – تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405/.1985

12/ صحيح مسلم بشرح النووي/ محيي الدين النووي – دار الكتاب العربي، بيروت.

13/ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط/ عثمان بن موسى أبو عمرو ابن الصلاح (643 هـ) – تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1404/ .1984

14/ علم الحديث/ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية – تحقيق وتعليق: موسى محمد علي، دار الفكر، دمشق، ط3، 1413/ .1993

15/ فتح الباري شرح صحيح البخاري/ أحمد بن علي بن حجر (852 هـ) – دار السّلام، الرياض، ومكتبة الفيحاء، دمشق، ط1، 1418/ .1997

16/ كتاب التمييز/ مسلم بن الحجاج.

17/ كتاب الروح/ ابن قيم الجوزية – المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1409/ .1989

18/ الكفاية في علم الرواية/ أحمد بن علي أبو بكر الخطيب (463 هـ) – المكتبة العلمية.

19/ مجموع فتاوى ابن تيمية/ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (728 هـ) – جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم – المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، الرباط.

20/ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري/ أحمد بن علي بن حجر (852 هـ) – دار السّلام، الرياض، ومكتبة الفيحاء، دمشق، ط1، 1418/ 1997.